

سوريا

جولة الاحتلال التركي الثانية: أنقرة «تسور» عفرين من الجنوب

ريف حلب الغربي باتجاه نقاط تمركز القوات التركية، في ما بدأ أنه طوق أممي لعزل وحماية مواقع تلك القوات، ولا سيما أن القافلة العسكرية التركية تحركت من محيط بلدة كفرلوسين إلى مواقعها النهائية بمواكبة من مسلحي «تحرير الشام».

ومع غياب أي دور لقوات من فصائل «درع الفرات» في الدفعة الأولى من الوحدات التركية التي انتشرت في محيط عفرين، خرج العقيد المنشق رياض الأسعد، المرشح لتولي مهامات عسكرية قيادية ضمن الإدارة الجديدة المرتقبة في إدلب، ليوضح في حديث إلى صحيفة «يني شفق» التركية، أن «معظم السكان في إدلب لا يريدون دخول جماعات (الجيش الحر)، التي شاركت في عملية (درع الفرات)، إلى مناطقهم»، مضيفاً أن «عليهم أن يبقوا في منطقتهم (ريف حلب الشمالي) ويحاربوا ضد (ب ي د)، ونحن سنحكي إدلب بدعم من تركيا». الرفض الذي أوردته الأسعد على أنه مطلب «غالبية» سكان إدلب، كان أحد الشروط التي فرضتها «هيئة تحرير الشام» ضمن مفاوضاتها مع الجانب التركي لتأمين «دخول أمن» للوحدات العسكرية إلى نقاط المراقبة، وفق ما نقلت عدة مواقع معارضة سابقاً. وحول دور الفصائل المسلحة في إدلب ومحيطها خلال المرحلة المقبلة، اعتبر الأسعد أنها سوف «تتمكن من قتال (ب ي د) والنظام بشكل أفضل تحت قيادة مدنية ومنظومة عسكرية مرتبطة بها»، لافتاً إلى أن «هيئة تحرير الشام» ستحل نفسها بعد إنشاء الإدارة المدنية، والوجود العسكري للهيئة ستتحول إلى الإدارة المدنية، ولفت إلى أن «تركيا ستكون أقوى بعد قيام الإدارة المدنية، لأن (ب ي د) سيضعف في عفرين ولن يشكل أي تهديد».

(الأخبار)

من الممكن أن تأتي فجأة (إلى إدلب)، بدأت قواتنا المسلحة. هذه الليلة. مع الجيش السوري الحر بتنفيذ العملية». وأضاف أن «إدلب محافظة حدودية مع تركيا، ولنا حدود مع سوريا تمتد على طول 911 كيلومتراً، ونحن من يتعرض للتهديد في كل لحظة، لذلك لا يحق لأحد أن يحاسبنا على اتخاذنا التدابير الأمنية». وفي تلميح واضح إلى الولايات المتحدة الأميركية، عبر أردوغان عن انزعاج بلاده من «أولئك الذين يُظهرون (داعش) كأكبر هدف لهم في مكافحة الإرهاب، ويتعاونون مع منظمات إرهابية أخرى مثل (ب ي د - حزب الاتحاد الديمقراطي) و(ب ك - وحدات حماية الشعب)». وبالتوازي، قام رئيس هيئة الأركان التركية، خلوصي أكار، بزيارة تفقدية لعدد من المخافر الحدودية والوحدات العسكرية المنتشرة في منطقة الريحانية ومعبر باب الهوى. وكان لافتاً ما نقله مراسل وكالة «فرانس برس» عن إجراءات اتخذتها «هيئة تحرير الشام» لمنع أي تحرك من قري

وقريتي فدره وسلوة في ريف حلب الغربي. وضمت نحو 100 من أفراد الوحدات الخاصة التركية، مع قرابة 30 عربة مدرعة وعسكرية. وأعلنت رئاسة الأركان التركية في بيان رسمي، أن قواتها بدأت في إنشاء نقاط مراقبة داخل منطقة «تخفيف التصعيد» في منطقة إدلب، التي تم الاتفاق عليها في خلال محادثات أستانا. وأوضحت وكالة «الأناضول» أن هذا التحرك هو المرحلة الأولى من الانتشار، الذي سوف يشمل لاحقاً نقاطاً (نحو 10 مواقع) في ريفي حلب وإدلب نحو الجنوب، على أن يستكمل تعزيز النقاط في محيط عفرين بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن تقيم القوات الروسية في موازاة هذا الانتشار التركي، نقاط مراقبة في محيط منطقة «تخفيف التصعيد».

وترافق التحرك مع إعلان رسمي جاء عن طريق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي قال خلال مشاركته في اجتماع رؤساء أفرع «حزب العدالة والتنمية»، أمس، إنه «كما قلنا سابقاً

فرضت أنقرة وجودها العسكري ضمن جيب آخر من أراضي الشمال السوري. عبر دخول وحداتها العسكرية إلى ريف حلب الغربي تحت غطاء «اتفاق أستانا». على أن تستكمل الانتشار تدريجياً في باقي نقاط المراقبة» ومحيطها

بدأت تركيا عملياتها العسكرية الثانية ضمن الأراضي السورية، بعد «درع الفرات»، مع دخول وحدات من قواتها الخاصة خلال الساعات الأخيرة من ليل أول من أمس، إلى نقاط في ريف حلب الغربي، كخطوة أولى لانتشار أوسع يشمل مناطق إدلب ومحيطها ضمن اتفاق «تخفيف التصعيد» المقرر خلال محادثات أستانا. التحرك أتى بعدما تم التمهيد له على الأرض لأكثر من أسبوعين، عبر حشود عسكرية ضخمة على طول الشريط الحدودي، ووفود «استطلاعية» دخلت مناطق التماس مع «وحدات حماية الشعب» الكردية. وسبق ذلك كله، محادثات طويلة غير معلنة مع «هيئة تحرير الشام»، لتجنب أي اشتباك معها، وتحديد وجودها عن واجهة المشهد في إدلب على حساب «إدارة مدنية» يجري الترتيب لها.

ووفق ما كان متوقعاً، توجهت الدفعة الأولى من وحدات الجيش التركي إلى المناطق المحايدة لمنطقة عفرين. وتمركزت - وفق ما نقلت مواقع معارضة - في عدة مواقع بين جبل الشيخ وبركات المحاذي لبلدة دارة عزة،

من مسيرات «رخت» بدخول وحدات الجيش التركي في ريف حلب الغربي (الأناضول)



مبادرة الساعات الأخيرة؟

في وقت متأخر من أمس، طرحت «حكومة الإقليم» مبادرة تضمنت خمسة بنود لحل المشاكل المالية والنفطية مع بغداد، أبرزها تخصيص نسبة 17 في المئة من نفط العراق للإقليم. واقترح وزير الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم، في بيان، أن «تدفع الحكومة العراقية رواتب الموظفين والعاملين في إقليم كردستان من قوات البيشمركة والشرطة والأسايش والمتقاعدين، والبالغه شهرياً 915 مليار دينار عراقي (نحو 782 مليون دولار أميركي)». ودعت الوزارة في بيانها إلى «تخصيص نسبة 17 في المئة من المنتجات النفطية للإقليم للاستخدام الداخلي ومحطات الكهرباء، إضافة إلى تخصيص نسبة 17 في المئة من الموازنة التشغيلية والموازنة المخصصة للرواتب». وطالبت، أيضاً، بضممانات من الحكومة بتوفير الاستحقاقات المالية للشركات العاملة التي تستثمر في قطاع النفط في الإقليم وفق العقود التي تم إبرامها. وأشارت إلى أن «بإمكان الحكومة الاتحادية تخصيص نسبة 17 في المئة من مجمل المنتجات النفطية العراقية لإقليم كردستان، على أن تقوم حكومة الإقليم بتنفيذ الفترات الأخرى المتعلقة بتخصيص الرواتب والموازنة».

فلسطين

رهان إسرائيلي على إخفاق المصالحة: 3 أو 4 أشهر وينهار الاتفاق

لن نقبل مصالحة مزيفة يتصالح فيها الفلسطينيون على حساب وجودنا». وكان تنبأه قد قال في وقت سابق إن المصالحة «تعد عملية السلام مع إسرائيل، وتجعله أكثر صعوبة»، متهماً «حماس» بأنها «تشجع العنف... التصالح مع القتل جزء من المشكلة، وليس جزءاً من الحل. قولوا نعم للسلام ولا للانضمام إلى حماس». هنا، ربط بين دافيد هذا التغيير في لهجة تنبأه بالعلاقة الوطيدة بينه وبين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وكذلك بإدارة دونالد ترامب، إذ إن «البيت الأبيض لم ينتقد الخطوة المصرية للمصالحة بين فتح وحماس، وإنما منحها دعماً علنياً أيضاً». أما السبب الثالث، وفق المحلل السياسي في «هآرتس»، فهو ضبط النفس الإسرائيلي، «وسيرفض المستوى السياسي بالتصريح به، لكن جهاز الأمن يشدد عليه في مداولات داخلية، وهو أن عودة السلطة إلى غزة، حتى لو كان ذلك جزئياً فقط، من شأنه أن يخدم المصلحة الأمنية الإسرائيلية، وينطوي على فرصة».

من جهة ثانية، قالت وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، إن «التدخل المصري ودخول السلطة إلى غزة هي فرصة، ولكن طالما بقيت حماس منظمة إرهابية مسلحة فإن المصالحة هي منح الشرعية لحماس والإرهاب وليس إعادة سيطرة». وأضافت ليفني: «على إسرائيل أن تتصرف بطريقة تجعل العالم لا يقبل نموذج حزب الله في لبنان: حكومة لطيفة ومنظمة مسلحة تواصل الإرهاب».

في المقابل، ردت «حماس» على اشتراط الحكومة الإسرائيلية أربعة مطالب للقبول باتفاق المصالحة بالقول إن هذا التدخل «سافر» في الشأن الفلسطيني الداخلي. وقال المتحدث باسم «حماس»، عبد اللطيف القانون، «نواجه الاحتلال بمزيد من الإرادة وتحقيق الوحدة الوطنية ووحدة الصف، فوحدتنا الوطنية تؤزم الاحتلال وتضعفه».

(الأخبار)

الاتفاق حتى لو شمل تعهداً من «حماس» للسلطة بخفض التوتر في غزة. لأن الاتفاق سيلزم تل أبيب بالتنازل عن سياسة الفصل بين غزة والضفة، وهذا ما كان يسمح لتل أبيب بالتهرب من عملية سياسية (شاملة) بادعاء أن «أبو مازن» لا يمثل الأمة الفلسطينية كلها. سبب آخر يجعل اتفاق المصالحة عرضة للفشل، وفق المحلل العسكري نفسه، هو أن «إسرائيل لا تحصل في المقابل على أي إنجاز مضمون على شكل اعتراف حماس بإسرائيل أو تعهد بوقف أعمال العنف».

كذلك، نشرت صحيفة «معاريف» مقالة للمحلل العسكري، ألون بن دافيد، قال فيها إن «اتفاق المصالحة يبدو جيداً أكثر من السابق، لكنه لا يلامس مجموعة الأخطار التي بإمكان كل واحد منها أن يفجره، وهي السيطرة الأمنية في غزة وإجراء انتخابات وإعادة عقد البرلمان واندماج حماس في منظمة التحرير»، مضيفاً: «الأمر المذهل أن من يقدم تنازلات في الاتفاق هي حماس فقط، وأبو مازن لم يتنازل عن فاصلة ولم يقرر بعد إذا كان سيزيل العقوبات التي فرضها على غزة وأياً منها».

وشرح بن دافيد أن «بذور الانفجار تكمن في اللقاء المقبل (في القاهرة) حول من سيشيتر أمنياً في غزة. ولا أمل بأن تتنازل حماس في هذه النقطة، ويصعب رؤية أبو مازن يتراجع عن تصريحه حول السلاح الواحد في الضفة وغزة». كما أشار إلى أن القيادي الموصول من «فتح»، محمد دحلان، يقف جانباً ومتربصاً، «فهو يعرف مدى هشاشة هذا الاتفاق، وسيسرّه أن يقدم دور المخلص بعد انهيار الاتفاق. وربما هذا كان قصد المصريين منذ البداية».

أما المحلل السياسي في صحيفة «هآرتس»، باراك رافيد، فوصف البيان الصادر عن مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعد إعلان اتفاق المصالحة، بأنه كان «منضباً... أكثر من تصريحات نتنياهو في خطابه في حفل يوبيل الاحتلال في مستوطنة غوش عتصيون»، الذي قال فيه،

قوبل اتفاق المصالحة الذي أنجزه جهاز «المخابرات العامة» المصرية، بين حركتي «فتح» و«حماس» فجر أول من أمس، بتقدير إسرائيلي ظهر في جملة من التحليلات السياسية والعسكرية التي انتشرت في الصحف العبرية أمس، وغالبيتها راهنت على إخفاق المصالحة جراء ظروف فلسطينية ذاتية تتعلق بطبيعة العلاقة بين الحركتين وبرنامج كل منهما، فيما صدرت بيانات ترحيب من جهات ومؤسسات عربية ودولية.

في هذا السياق، قال المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، إن «محادثات القاهرة أقيمت بأيدي حماس الأنفاق والمختبرات ومصانع السلاح والطائرات من دون طيار وكتائب عز الدين القسام (الذراع العسكرية للحركة) والكوماندوس البحري»، مضيفاً أنه «عملياً بقيت كتائب القسام كما كانت وتحت قيادة مباشرة وحصرية لحماس... لذلك يتعاملون في إسرائيل مع الاتفاق على أنه لا احتمال بتطبيقه، (ما يعني أنه) لا ينبغي إهدار طاقة على تشويشه»، ومستدركاً في الوقت نفسه: «الإدارة الأميركية ومصر طلبتا من إسرائيل ألا تتدخل».

وفق فيشمان، ترى إسرائيل أن موافقة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على اتفاق المصالحة «لا تمنحه سيطرة على السلاح في القطاع»، بل أتى ذلك من «حاجته إلى أن يستعرض أمام الإدارة الأميركية صورة حاكم لديه تفويض بالعمل باسم الشعب الفلسطيني... الولايات المتحدة على وشك طرح خطة سياسية للتسوية في الشرق الأوسط، وتصويره كشريك شرعي هي غاية عليا بالنسبة إلى عباس». كما أوضح أن تل أبيب لا تؤمن بأن «حماس» ستوافق على التزامات السلطة معها، وأن «التقديرات تفيد بأن الاتفاق سينتهي بالانهيار في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر».

أيضاً، أكد فيشمان أن إسرائيل لن تكون قادرة على العيش مع هذا